



صناعة السيارات: مجموعة رونو المغرب تطلق مرحلة جديدة من الاستثمار المستدام



نقطة يقطعة
41

ثانياً - انتقال نوعي في سلسلة القيمة الصناعية

يُشكل إحداث مركز للهندسة والبحث والتطوير نقطة تحول كبرى، إذ يُرسخ تموقع المغرب في مجال التصميم والابتكار والتحكم التكنولوجي، متجاوزاً مرحلة التجميع إلى مرحلة الإبداع والإنتاج عالي القيمة.

كما يفتح دمج إنتاج السيارات الكهربائية والهجينة الباب أمام تصنيع مركبات ذات قيمة تكنولوجية عالية، وتكوين كفاءات مغربية متخصصة في الإلكترونيات، والبطاريات، والبرمجيات المدمجة.

ثالثاً - رافعة قوية للتشغيل والتكوين

تشمل مناصب الشغل الجديدة كلاً من مصانع طنجة والدار البيضاء، بالإضافة إلى شبكة الموردين والمقاولات المناولة المنتشرة في مختلف مناطق المغرب.

وستُسهم هذه الدينامية في تعزيز قدرات مراكز التكوين التقني الجهوية مثل مركز طنجة المتوسط للمهارات والمكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل والمعهد العالي للتقنيات الصناعية، من خلال ربط التكوين بحاجيات القطاع الصناعي.

رابعاً - انسجام مع السياسة الوطنية للانتقال الطاقي

يأتي هذا الاتفاق في إطار الاستراتيجية الوطنية للانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون والاستراتيجية الصناعية الخضراء، استعداداً لتطبيق آلية تعديل الكربون على حدود الاتحاد الأوروبي سنة 2026.

وتخطط مجموعة رونو المغرب لتحديث منشآتها الصناعية لتقليل الانبعاثات الغازية، وزيادة الاعتماد على الطاقات المتجددة، بما ينسجم مع التزامات المملكة في مجال المناخ والتنمية المستدامة.

الخلاصة

يشكل توقيع هذا الملحق بين المملكة المغربية ومجموعة رونو منعطفاً استراتيجياً نحو صناعة سيارات أكثر استدامة وشمولاً وتنافسية.

ويؤكد هذا الحدث قوة النموذج الصناعي المغربي وجاذبيته، القائم على الاستقرار السياسي، والانفتاح الاقتصادي، والارتقاء المستمر في سلسلة القيمة العالمية. ومن شأن هذا الاستثمار أن يُحدث أثراً ملموساً على مستوى التشغيل، والتكوين، والتحول التكنولوجي، مما يعزز موقع المغرب - وخاصة طنجة-تطوان-الحسيمة - في قلب الجغرافيا الصناعية الجديدة للتنقل المستدام.

المصدر :

بلاغ رئاسة الحكومة الصادر في 29 أكتوبر 2025، وزارة الصناعة والتجارة، مجموعة رونو المغرب وتحليلات Impact Plus

السياق العام

استقبل رئيس الحكومة، السيد عزيز أخنوش، يوم الأربعاء 29 أكتوبر 2025 بالعاصمة الرباط، السيد فرانسوا بروفوست، المدير التنفيذي العام لمجموعة رونو. وقد تميز هذا اللقاء بتوقيع ملحق اتفاقية استثمارية جديدة بين المملكة المغربية ومجموعة رونو المغرب، مما يعزز الشراكة الاستراتيجية العريقة بين الجانبين، والتي تشكل إحدى الركائز الأساسية للمنظومة الصناعية الوطنية منذ أكثر من عشرين سنة.

وينص الاتفاق الجديد على إحداث سبعة آلاف وخمسمائة منصب شغل مباشر وغير مباشر، وإطلاق مرحلة جديدة من التطور الصناعي تركز على الانتقال الطاقي، والتطور التكنولوجي، وإنتاج السيارات الكهربائية في أفق سنة 2030.

المؤشرات الرئيسية

المؤشر	القيمة أو الهدف	الأفق الزمني
مناصب الشغل المحدثة	سبعة آلاف وخمسمائة منصب (مباشر وغير مباشر)	من 2025 إلى 2030
الطرازات الجديدة للسيارات	هجينة وكهربائية	سنة 2030
مركز جديد للهندسة والبحث والتطوير	الافتتاح المبرمج قبل نهاية سنة 2025	
حجم إنتاج رونو المغرب سنة 2024	أربعمائة وثلاثة عشر ألف سيارة	
نسبة التصدير	تسعون في المائة نحو ثمان وستين دولة (سنة 2024)	

التحليل الاستراتيجي

أولاً - تعزيز تنافسية الصناعة المغربية

يعكس هذا الإعلان الثقة المتجددة لمجموعة رونو في المنصة الصناعية المغربية التي تُعد اليوم الأكثر كفاءة وتنافسية على مستوى القارة الإفريقية.

ويمثل هذا الاستثمار دفعة قوية لترسيخ موقع المغرب كمركز إقليمي لصناعة السيارات في الفضاء الأوروبي-متوسطي، في سياق عالمي يتجه نحو إعادة توطين الصناعات والتحول إلى أنماط التنقل المستدامة والصديقة للبيئة.

نقطة يقطعة
41